الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الثلاثاء،
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيسة : السيدة اسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة الدولية عبر الوطنية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد إنتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.9
20 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

96-81534

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/51/3 (الجزء الأول) و A/51/3 (الجزء الثاني)، A/51/327، A/51/208-S/1996/543، A/51/357، A/51/450، A/C.3/51/L.2، A/C.3/51/L.3) (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/51/3 (الجزء الأول) و A/51/3 (الجزء الثاني)، A/51/68، A/51/87، A/51/93، A/51/208-S/1996/543، A/51/129-E/1996/53، A/51/295، A/51/375، A/51/437، A/51/436، A/51/469) (تابع)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A/C.3/51/7) (تابع)

١ - السيدة سيفا (اليابان): علقت على البند ١٠٢ من جدول الأعمال فقالت إنها تشعر بقلق بالغ إزاء زيادة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية واستعمالها في جميع البلدان. إن هذه الآفة ما زالت، على الرغم من جهود الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تدمر الحياة البشرية وتضر بالتنمية المستدامة عن طريق زعزعة أسس الاقتصاد والمجتمع.

٢ - وتشيد اليابان بالمشاورات التي جرت خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٦، وترى أنها ينبغي أن تيسر أعمال الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ١٩٩٨. إن وفد اليابان يرى مثل الأمين العام (A/51/469) أن المناقشات الرفيعة المستوى قد تؤدي إلى حمل الحكومات على إعادة تأكيد الأهمية السياسية لمراقبة المخدرات وحمل الدول الأعضاء على تجديد التزامها بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وحيث أن الدورة الاستثنائية لن تستمر سوى ثلاثة أيام وأنها ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد برنامج عمل عالمي منقح فإن من المهم البدء في أقرب وقت ممكن في الأعمال التحضيرية المشار إليها في التقرير.

٣ - إن اليابان تحذر المجتمع الدولي منذ عدة سنوات من الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها المتزايدين وبخاصة المنبهات مثل الأمفيتامين والتي لا تنتشر في شرق آسيا فحسب وإنما أيضا في جنوبها وفي أمريكا الشمالية وأوروبا. ويُرجى العمل دون تأخير على تنفيذ أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٦. وهناك العديد من التدابير المضادة التي من شأنها مكافحة الصناعة غير المشروعة للمنبهات ومركباتها الأولية مثل الأمفيتامين وبيعها واستهلاكها غير المشروعين، التي ينبغي اقتراحها على المؤتمر الثاني للخبراء الذي سيعقد في شانغاي في شهر كانون الثاني/نوفمبر.

٤ - ومن المؤسف أنه رغم جهود لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتيسير تقديم تقارير الحكومات لم يتم استحداث أية آلية لضمان متابعة أوجه التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٠. ومع بداية النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات (١٩٩١-٢٠٠٠)، فإن من الضروري اتخاذ تدابير واقعية لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل العالمي.

٥ - إن اليابان تقر بوجود علاقة سببية بين الفقر وانتاج المخدرات. وهي تتعاون في آسيا وأمريكا اللاتينية في برامج تهدف إلى الحد من زراعة النباتات التي تحتوي على العناصر الفعالة للمخدرات. إن نجاح البرامج البديلة يتوقف بالتأكيد على الزارعين وحكومات البلدان المنتجة وإن كانت هذه البرامج لن تعطي ثمارها إلا إذا حصلت على دعم مكثف من المؤسسات المالية الدولية وإلا إذا عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تنسيق عمل هيئات المعونة التي تعمل على تنفيذها. لقد قررت اليابان المساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٠ دولار في برنامج للتنمية ومكافحة المخدرات يتم في ظل إشراف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ميانمار في ولاية شان.

٦ - وإذا كانت العديد من الوفود قد أكدت أهمية أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات فإن إنجاز مشاريع التعاون التقني يعرقله انخفاض تبرعات الدول الأعضاء. إن اليابان تشيد بلجنة المخدات لاعتمادها القرار ١٠ المعنون "نحو نظام جديد لتمويل أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات" الذي تؤيد فيه اللجنة بخاصة اقتراح المدير التنفيذي الرامي إلى توسيع قاعدة نظام التمويل وزيادة المساهمات العامة في الصندوق بحوالي ١٥ مليون دولار وزيادة نسبة هذه المساهمات بالنسبة للقيمة الإجمالية للأموال المتاحة. إن اليابان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعم مالي متزايد للمراقبة الدولية للمخدرات وبخاصة عن طريق المساهمات العامة وقد قررت من جانبها أن تزيد مساهمتها في الصندوق بمبلغ ٦,٧ مليون دولار منها ٥,٢ مليون دولار في إطار المساهمة العامة.

٧ - وقالت إنه ما زال هناك الكثير الواجب عمله للحد من بيع المخدرات واستهلاكها غير المشروع. وهذا في الواقع هو السبب في أن اليابان تتوقع استمرار حصول مكافحة المخدرات على الأولوية في الخطة المتوسطة الأجل المقبلة.

٨ - السيد جيرو (كندا): علق على البند ١٠١ من جدول الأعمال فقال إنه يتكلم باسم كندا واستراليا وهما تتعاونان تعاونا وثيقا في إطار أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقال إنه لا يوجد هناك حل واحد لمكافحة الجريمة. والواقع أن الجريمة تتخذ أشكالا متزايدة التعقيد كما أن الطابع العالمي والتكنولوجيات الحديثة وتطور وسائل النقل الدولية قد أدت إلى اتساع نطاقها. إن العمل الجماعي واعتماد نهج شامل إزاء المشكلة من شأنهما أن يؤديا إلى نتائج طيبة. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت إحراز

بعض النتائج فإن ذلك يرجع إلى التمسك باحترام الأولويات وإعمال نهج عملي مع الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من الموارد الضئيلة المتاحة.

٩ - وقال إن هناك ما يدعو إلى الارتياح لأن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد نظرت في دورتها الخامسة في مسائل القضاء على العنف ضد المرأة والاتجار بالأسلحة النارية ووضعت مشروع مدونة سلوك دولية لموظفي الدولة. إن كندا قدمت الدعم للجنة، وبخاصة عن طريق الإسهام في وضع كتيبات عن الجريمة المحوسبة والعنف في داخل الأسرة وكذلك صياغة الاتفاقات النموذجية في مجال تبادل المساعدة القضائية.

١٠ - إن المنظمات الإجرامية تنوع أنشطتها في جميع أنحاء العالم. وفي كندا تتعلق هذه الأنشطة بالهجرة الخفية واستعمال بطاقات الاعتماد المزورة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات وبالأسلحة النارية. وإن كانت أنشطتها لا تقتصر على بلد بعينه. وكما أكد المحامي العام في كندا في المنتدى الوطني الرامي إلى إعطاء قوات الشرطة وممثلي الأجهزة المعنية وسائل مكافحة الجريمة المنظمة فإن المنظمات الإجرامية لا تتوقف عند الحدود ولن تتمكن الدول من مكافحتها بفعالية إلا إذا تعاونت فيما بينها على جميع المستويات.

١١ - وقد اعتمدت كندا إزاء الجريمة المنظمة نهجا متعدد التخصصات يستند في آن واحد إلى التعاون الثنائي وإلى تدريب قوات الشرطة التي يجب، لكي تصبح فعالة، أن تحترم أيضا حقوق المواطنين. إن كندا التي حصلت على خبرة واسعة في هذا المجال تعرض وستظل تعرض خدماتها التدريبية فيه على البلدان التي تود الحصول عليها.

١٢ - إن أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وهيئات أخرى متعددة الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧ الذي عقد في ليون قد سمحت عصر أفضل للمشاكل ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحلول. وهناك ما يدعو للإشادة بخاصة بلجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لاقتراحها اعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالجريمة والأمن الذي يعرض بوضوح الأولويات خلال السنوات القادمة. إن كندا واستراليا تشعران أيضا بالامتنان لحكومة بولندا للمبادرة التي اتخذتها وهما على استعداد للمشاركة بنشاط في وضع مقترحات أخرى ترمي إلى تعزيز مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

١٣ - إن كندا واستراليا تشعران ببالغ القلق إزاء مسألة العنف ضد النساء والأطفال. لقد عملت كندا في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على وضع تدابير واقعية للقضاء على العنف ضد المرأة وستواصل جهودها في هذا الصدد خلال العام القادم في الدورة السادسة للجنة.

١٤ - وبغية مكافحة الفساد الذي يضر بالتنمية الاقتصادية والذي تعاني منه الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها، يجب اتخاذ تدابير على المستويين الدولي والوطني. لقد اعتمدت كندا على المستوى الوطني مدونة تحكم سلوك الموظفين والمنتخبين في حالة تنازع المصالح. وعلى المستوى الدولي اشتركت كندا في أعمال

منظمة التعاون والأمن الأوروبي والكومنولث ومجلس أوروبا وساهمت في صياغة اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن الفساد. إن كندا واستراليا تؤيدان وضع مدونة السلوك الدولية لموظفي الدولة التي اعتمدت مؤخرا.

١٥ - إن كندا التي تنسق أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية تأمل أن يتم اتخاذ تدابير فعالة متعددة الأطراف في هذا المجال. وهي تشيد بالجهود التي تبذلها العديد من البلدان لاعتماد تشريع بشأن مراقبة الأسلحة النارية وتدعو جميع البلدان التي لم تستكمل بعد وتعيد الاستبيان الذي وجهه إليها بشأن دراسة تنظيم هذه الأسلحة إلى أن تفعل ذلك.

١٦ - السيد ويلموت (غانا): علق على البندين ١٠١ و ١٠٢ من جدول الأعمال فأكد أن الإجرام وإساءة استعمال المخدرات ظاهرتان عابرتان للحدود تعزز إحداهما الأخرى وتشكلان تهديدا أساسيا للسلم والأمن والتنمية. وتتطلب مكافحتهما بنجاح ضمان تجانس الآليات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات. وفي هذا الصدد تجدر بالإشادة الجهود التي تبذلها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات لتنسيق البرامج التي تضطلع بها لتعزيز فعاليتها.

١٧ - وفيما يتعلق بالبند ١٠١ فإن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد نظرت في دورتها الخامسة في مسائل الجريمة عبر الوطنية وعائد الجريمة وغسل الأموال ودور التعاون الدولي في المجال الجنائي وأوضحت كيف يمكن لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الإسهام في برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٨ - إن معهد الأمم المتحدة الأفريقي يعد أداة تنفيذية دينامية للتعاون من أجل مكافحة الجريمة وبخاصة الجريمة عبر الوطنية ولكنه لا يحصل على وسائل العمل. والواقع أن تمويله يجب أن يتم بواسطة الدول الأفريقية ولكن غالبيتها في وضع اقتصادي لا يسمح لها بذلك. إن نقص الأموال يحول بالتالي دون تنفيذ برامج تتسم بأهمية حيوية لا بالنسبة للمنطقة فحسب وإنما أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ومن ثم فإن غانا توجه نداء إلى جميع شركاء أفريقيا لمنح موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لهذا المعهد.

١٩ - وفيما يتعلق بالبند ١٠٢ من جدول الأعمال فإن غانا قد اشتركت بنشاط في المناقشة رفيعة المستوى التي كرسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاستثنائية عام ١٩٩٦ للتعاون الدولي لأغراض مكافحة أوجه الانتاج والبيع والطلب والتوزيع غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية والأنشطة ذات الصلة بها. ولأول مرة تم بذل جهد متضافر لربط مسألة انتاج المخدرات بمسألة الحد من الطلب ومراقبته لاعتماد نهج شامل ومتوازن إزاء إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٢٠ - لقد توصلت غانا نتيجة الدعم النشط لمنظمات غير حكومية إلى تحقيق نتائج في مكافحة المخدرات، وذلك إثر اتخاذ تدابير قمعية وتنظيم برامج لمنع المخدرات وتثقيف السكان في هذا الصدد والاضطلاع بأنشطة لتوعية السلطات القضائية وأجهزة الإعلام.

٢١ - إن غانا بصفتها عضوا في اللجنة التقنية المكلفة بصياغة استراتيجيات لمكافحة المخدرات على المستوى دون الإقليمي في ظل إشراف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تعرب عن أسفها لأن هذه اللجنة لم تبدأ أنشطتها بعد لا سيما وإن الاتجار عبر الحدود في ازدياد مستمر.

٢٢ - وبغية التصدي لتدابير التحايل المرتبط بتحرير القطاعين الصناعي والمالي أنشأت غانا دائرة وطنية مكلفة بالنظر في عمليات التحايل الخطيرة وبخاصة عمليات غسل الأموال. وهذه الدائرة لن تصبح فعالة إلا إذا أنشأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمجتمع الدولي آلية لتبادل المعلومات ووضعا صكوكا قانونية دولية تسمح بمكافحة التحايل والاستيلاء على المبالغ المسروقة.

٢٣ - إن غانا تشيد بالعمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لمكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات وتدعوها بشدة لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٤ - السيد موريرا غارسيا (البرازيل): أشار إلى البند ١٠١ من جدول الأعمال فقال إن الحكومة البرازيلية قد وضعت نفسها بحزم في قمة التجديد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بإنشاء محاكم جنائية خاصة مكلفة بمحاكمة مرتكبي المخالفات الصغيرة (وعقوبتها الحبس لمدة تقل عن سنة) وخولتها سلطة الحكم عليهم عند الاقتضاء بأحكام بديلة (أعمال تفيد الصالح العام، الحرمان من بعض الحقوق، الغرامات) ونتيجة لهذا الإصلاح الرئيسي في نظام القضاء البرازيلي فإن دوائر الشرطة والقضاء قد حصلت على مزيد من الوقت تكرسه للجرائم الأكثر خطورة. كما بدأت الحكومة البرازيلية أيضا في إلغاء المركزية من نظام السجون عن طريق إنشاء سجون أقل اتساعا ذات هدف صناعي أو زراعي تقع بالقرب من المجتمع الأصلي للمحتجزين لتيسير وصول هؤلاء إلى العمل والتدريب وتشجيع إعادة اندماجهم. إن هذه المبادرة التي تستفيد من تمويل عام ضخم قد حصلت على تأييد المنظمات التي تمثل المجتمع المدني ومن المقرر أن تستخدم كنقطة انطلاق لوضع قواعد دنيا لمعاملة المجرمين في ظل إشراف جهاز مستقل يضم ممثلين حكوميين وغير حكوميين. وفضلا عن ذلك أصدرت الحكومة قانونا جديدا ينص على توسيع نطاق عمليات الشرطة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة ويتضمن أحكاما خاصة تتعلق بالسرية المصرفية والتصنت الهاتفي.

٢٥ - وفي إطار الأمم المتحدة تشترك البرازيل بنشاط في أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقدمت البرازيل في الدورة الأخيرة للجنة مشروع قرار يرمي إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ويحث البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير دعم أكثر دينامية لمشاريع إصلاح نظامي

القضاء والسجون. إن وفد البرازيل على يقين بأن منع الجريمة وحسن سير جهاز القضاء يؤديان بالضرورة إلى الاستقرار والأمن الداخلي للبلدان وكذلك إلى الديموقراطية. وقد أعربت البرازيل عن اهتمامها باتخاذ قرار بشأن حوسبة نظام العدالة الجنائية وجمع وتحليل واستخدام معلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية لهذا الغرض وأعربت عن تأييدها لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالجريمة والأمن العام الذي وضعته اللجنة لمكافحة أخطر أشكال الجرائم عبر الوطنية. والبرازيل طرف في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات وقد أضافت مؤخرا إلى جهازها التشريعي مشروع قانون بشأن غسل الأموال، كما أن لديها خبرة في هذا المجال وهي تشجع الجمعية العامة على أن تدرج في جدول أعمالها في الدورة الاستثنائية التي ستكرسها للمراقبة الدولية للمخدرات مسألة مواءمة التشريعات الداخلية ذات الصلة بهذا الموضوع.

٢٦ - وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ترى البرازيل أن هذا المشروع يستحق التأييد وتشجع اللجنة الثالثة على صياغة توصية في هذا الصدد. والواقع أنه إذا كان يتعين على البلدان اعتماد قوانين لإحباط الجريمة المنظمة بأن المجتمع الدولي، من جانبه يجب أن يكافح بطريقة متضافرة هذه الآفة العالمية.

٢٧ - وقال بصدد المراقبة الدولية للمخدرات أنه يود الانضمام للإعلان الذي أدلت به بوليفيا باسم مجموعة ريو في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وذكر بالإعلان الصادر عن مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو المعقود في كوشابامبا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فأشاد مرة أخرى بقرار الجمعية العامة عقد دورة استثنائية بشأن المراقبة الدولية للمخدرات.

٢٨ - وعلى المستوى الإقليمي قدمت البرازيل دعما نشطا لمختلف المبادرات الرامية إلى مكافحة المخدرات التي تمت بخاصة في إطار جماعة الدول الناطقة بالاسبانية والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومنطقة جنوب الأطلنطي للسلم والتعاون وعلى المستوى الثنائي وقعت البرازيل اتفاقات لمراقبة المخدرات مع جميع بلدان أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والاتحاد الروسي والبرتغال وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا والدانمرك وجنوب أفريقيا. وعلى المستوى الوطني اعتمدت قوانين جديدة بشأن مراقبة المركبات الأولية الكيميائية وامتدحت إنشاء وكالة اتحادية جديدة تكلف بالتحقيق في الجريمة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. لقد وظفت البرازيل ملايين الدولارات لإنشاء إدارة تكلف بمراقبة المخدرات ولتحديث دوائر الشرطة بما في ذلك مراقبة الحدود والسواحل.

٢٩ - إن سياسة البرازيل في مجال مكافحة المخدرات تستند إلى المبادئ التالية: الإقرار بالبعد الاجتماعي السياسي لمشكلة المخدرات التي تقع مسؤوليتها على المستهلكين والمنتجين على حد سواء، رفض وجود علاقة منهجية بين المخدرات والإرهاب حتى وإن كانت هذه العلاقة موجودة بالفعل في بعض البلدان. الاعتراف في سياسات مراقبة المخدرات بأهمية منع إساءة استعمال المخدرات وإدماج المدمنين وهي أهمية مماثلة لأهمية منع الإتجار، احترام حقوق الإنسان والتقاليد الثقافية والبيئية في كل بلد في برامج إبادة المحاصيل، والاعتراف بالعلاقة بين انتاج المخدرات والحالة الاجتماعية ٠ الاقتصادية للبلدان النامية.

٣٠ - السيد غاتييريس (كوستاريكا): قال إنه يشعر بالقلق الذي يشعر به السيد جيورجيو جياكوميلي المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا بشأن عدم التوازن بين التهديد المتزايد الذي تمثله الجريمة المنظمة على المستوى العالمي والوسائل المتاحة للأمم المتحدة لمواجهة هذا التهديد. وضم صوته إلى النداء الذي وجهه السيد جياكوميلي من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لدعم نشاطه وتوفير الدعم المالي له. وأعرب عن أمله في أن يصبح هذا التعزيز واقعا فعليا ولا يقتصر على إعادة تصنيف الدائرة لتصبح شعبة دون توفير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لها للاضطلاع بمسؤولياتها. وأعرب عن قلقه للتنفيذ الجزئي للبرامج التي قررتها الجمعية العامة وعرض هذا التنفيذ على أنه كامل بدعوى الإصلاح. إن طريقة العمل هذه تجافي الحقيقة وتشكك في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها عنصرا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣١ - وبعد النظر في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، قال إنه يرى أن المسعى المعتمد والمتمثل في وضع استراتيجيات منسقة تأخذ في اعتبارها ولاية واتجاهات هيئات الأمم المتحدة تعد خطة طيبة من حيث المنهجية والاستخدام الرشيد للموارد المحدودة المتاحة. وأعرب عن أسفه لأن هذه الخطة لا تتعلق إلا بخفض الطلب وتنحى جانبا الجوانب الأخرى لهذه المشكلة الدقيقة، مثل تحويل المركبات الأولية الكيميائية وشبكات التوصيل وطرائق التوزيع وغسل الأموال، والتي أخذت في الاعتبار، وهو أمر مشجع، في مبادرات أخرى مثل مبادرة المكسيك. إن كوستاريكا لا يسعها في هذا الصدد سوى الإشادة بالعمل على عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ١٩٩٨ بشأن المراقبة الدولية للمخدرات والتي ستتيح الفرصة للنظر المتعمق في هذه الاستراتيجيات.

٣٢ - السيد بيس (مالطة): قال إنه يضم صوته إلى ما أعلنته أيرلندا باسم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن البند ١٠٢ من جدول الأعمال، وأضاف أن بلده يدين التهديد المتمثل في المخدرات سواء بالنسبة لرفاه الأفراد والمجتمع أو بالنسبة لأمن الدول والمناطق واستقرارها ويكافح إلى أقصى حد وعلى أوسع نطاق ممكن وعلى جميع المستويات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٣٣ - وعلى المستوى الوطني فإن هذا النشاط يُضطلع به عن طريق اللجنة الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإدمان المشروبات الكحولية ووكالة مكافحة إساءة استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية. وتضم اللجنة خبراء في هذا المجال وهي مكلفة بوضع السياسة الوطنية في مجال منع وحظر إساءة استعمال المخدرات ومعالجة المدمنين، أما الوكالة فمهمتها تنفيذ هذه السياسة على الصعيد العملي. إن حكومة مالطة التي تعترف بأهمية منع إساءة استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية بهدف الحد من الطلب قد وضعت استراتيجية تستند إلى حد بعيد إلى مشاركة الأسرة والمعلمين والمنظمات الطوعية والشباب ووسائط الاتصال وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية ومنظمي شغل أوقات الفراغ. وقد اعتمدت نهجا على أساس اجتماعي لا طبي لمعاملة المدمنين وإدماجهم في المجتمع ويهتم إلى حد بعيد بدور المجتمع. إن منظمة كارتياس (مالطة) تضطلع أيضا بدور بالغ الأهمية لدى مدمني المخدرات وأسرهم والمجتمع في إطار مختلف الأنشطة عن طريق رابطتها المعنية بمنع الإدمان ومعاملة المدمنين.

٣٤ - إن حكومة مالطة ما زالت مصممة بحزم على مكافحة الاتجار بالمخدرات وهو ما تفعله بالاستناد إلى التشريع الذي عززته مؤخرا والذي ينص على عقوبة الحبس مدى الحياة بالنسبة لكبار المتاجرين وعقوبة الحبس لمدة ١٠ سنوات بالنسبة للآخرين والحبس مع التنفيذ للأشخاص المهتمين بالاتجار أو الانتاج أو الاستيراد ومصادرة ممتلكات تجار المخدرات ومعاقبة غسل الأموال. إن مالطة تشجع التعاون الدولي في هذا المجال كما تحبذ التنسيق بين دوائر الشرطة والجمارك والقوات المسلحة وتدريبها في إطار ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف وقد انضمت إلى النظام الحاسوبي لمكافحة المخدرات في إيطاليا. وفي هذا الصدد فإن وفد مالطة يرى أن العمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يعد هاما للغاية، وأشاد وفد مالطة بقرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية في هذا الصدد.

٣٥ - إن مالطة تنوي خلال السنوات الخمس القادمة زيادة تعزيز الوسائل المتاحة لها على الصعيدين الإداري والتشريعي لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومواصلة معارضتها لإضفاء الشرعية على المخدرات سواء منها القوية أو الضعيفة وإشراك جميع عناصر المجتمع المدني في استراتيجية منسقة لمنع المخدرات ونشر المعلومات وتحسين الخدمات المتاحة للأسر والمجتمعات المتضررة من مشكلة المخدرات وتوجيه نداء إذا اقتضى الأمر إلى الهيئات الطوعية واستحداث آلية للتقييم المنظم والدائم للوسائل المستخدمة في مجالات منع المخدرات ومعالجة المدمنين.

٣٦ - إن مالطة على يقين بضرورة مكافحة الدول الأعضاء للأشكال الجديدة للجريمة وقد شددت من تشريعها في هذا المجال وعززت دوائر القمع بها وهو ما سمح لها بالتعاون مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف بمكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات ضمن جرائم أخرى. ولكنها مع ذلك تؤكد ضرورة احترام الحقوق الأساسية للمجرمين وتشجيع إعادة إدماجهم الاجتماعي. إن إدارة العدالة الجنائية في مالطة تخضع لأحكام القانون الجنائي والدستور والقوانين المتعلقة ببعض أشكال الجريمة، كما أن هذه الإدارة تتطور وفقا للقواعد التي اعتمدها مجلس أوروبا والأمم المتحدة والتي تعد مرجعا لها ونموذجا يحتذى. ومالطة طرف في الاتفاقيات الدولية النافذة في هذا المجال وهي تحرص على احترام حقوق المتهم في جميع الإجراءات الجنائية وذلك عن طريق سلطة قضائية مستقلة ونزيهة.

٣٧ - وإزاء التصاعد المثير للقلق للجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن تعزيز التعاون والانضمام إلى الصكوك القانونية القائمة وكذلك تطبيقها ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي.

٣٨ - السيد عمر (تونس): تكلم في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال فقال إن بلده الذي اشترك بنشاط في المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في مكافحة المخدرات يشيد باتخاذ المجلس القرار ١٩٩٦/١٧ الذي يوصي بعقد دورة استثنائية بشأن هذه المسألة. إن هذه الدورة قد تتيح الفرصة للحكومات لإعادة تأكيد الأهمية السياسية لمراقبة المخدرات وتشكل نقطة انطلاق لعمل جماعي متجدد ضد هذه الآفة وتؤدي إلى اتخاذ تدابير واقعية.

٣٩ - إن تونس بصفتها عضوا في لجنة المخدرات وهي الهيئة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمشكلة المخدرات، ترى أن أي عمل في هذا المجال يجب أن يكون له بُعد إنمائي ويُتصور في إطار عام لمكافحة الفقر نظرا لأن العلاقة بين الفقر وانتاج المخدرات والاتجار بها لا تحتاج إلى بيان. إن الحلقة المفرغة للانتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات لن تفصم إلا إذا احتلت مسألة الإصلاح الاقتصادي والإنمائي للبلدان المنتجة المكان الذي تستحقه في أولويات منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - إن تونس تشيد بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتشاطر لجنة المخدرات قلقها إزاء انخفاض الموارد المتاحة للبرنامج وتوجه نداء حتى يحصل البرنامج على الأموال اللازمة لاضطلاعه بمهامه على أفضل وجه.

٤١ - وتكلم في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال فقال إنه يرى أن إيلاء اهتمام خاص للتطبيق الفعلي لتوصيات وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين يعد أمرا لا غنى عنه وكذلك متابعة الإعلان السياسي وخطة العمل اللذين وضعهما المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد اتضح توافق عريض في الأراء في هذين الاجتماعين حول ضرورة مكافحة انتشار الجريمة بجميع أشكالها والواقع أن الجريمة تشكل عقبة كأداء أمام التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان.

٤٢ - وقال إن تونس قد وضعت في إطار استراتيجيتها الإنمائية الشاملة برنامجا يهدف إلى تعزيز الهياكل الأمنية في البلد بغية حماية السلم والترابط الاجتماعي وجعل المواطنين بمنأى عن تهديدات الجريمة المنظمة. ولكن تونس ترى أن الجهود الفردية غير كافية إزاء هذه الجريمة التي تحرز تقدما على المستوى العالمي والتي تتجاهل شبكاتها الحدود. وهذا هو السبب في أنها تشيد بدور التنسيق الذي تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة في مكافحة هذه الآفة وتشعر بالارتياح بخاصة للجهود التي تبذل لوضع اتفاقية إطارية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤٣ - وفيما يتعلق بهذه الاتفاقية يرى الوفد التونسي أن يُعهد بإعدادها للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حيث أنها الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار في هذا المجال في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك فإن الاتفاقية يجب أن تؤكد العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب وذلك وفقا للقرارات التي اتخذها في هذا الصدد المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد تلاحظ تونس أنه على الرغم من العلاقات المتزايدة الوضوح القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب فإن البعض يؤكد أن هذه العلاقات طارئة أكثر منها مؤسسية. وتجدر بالإشارة في هذا الصدد أن الأمين العام قد طلب إلى المجتمع الدولي، في تقريره عن هذه المسألة (E/CN.15/1996/7) إيلاء اهتمام خاص للجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم الإرهاب.

٤٤ - السيد نجم (لبنان): قال إن إساءة استعمال المخدرات تضر بالسلامة الصحية والمعنوية للفرد وتؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية وتضر بالمجتمع بأسره. إن لبنان الذي يدين هذه الآثار الوخيمة قد بدأ حملة

من أجل إبادة محاصيل النباتات المستخدمة في صناعة المخدرات. وقد توصلت الحكومة اللبنانية نتيجة لما تمارسه من مراقبة في جميع أنحاء البلد وفي الموانئ والمطارات، فيما عدا المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل، إلى إبادة المحاصيل غير المشروعة والقضاء على التهريب. والواقع أن المؤثرات العقلية قد أخذت تقل بالتدريج في حين ارتفع سعرها ارتفاعا باهظا. وتنص خطة مكافحة المخدرات التي وضعتها الحكومة على إلقاء القبض على تجار المخدرات والاستيلاء على المخدرات المستوردة سرا وكذلك القضاء على السوق السوداء للمخدرات. وقد بدأت في وسائط الإعلام حملة لتوعية الرأي العام بالمشكلة في حين تضطلع المنظمات غير الحكومية من جانبها بالتثقيف الرامي إلى منع تعاطي المخدرات. إن جميع هذه الأنشطة قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في عدد المدمنين في لبنان.

٤٥ - إن لبنان ينوي مواصلة تطبيق الاتفاقيات الدولية لعام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ومن ناحية أخرى فإنه يشترك في أعمال جميع المنظمات الدولية التي تهتم بهذه المسائل. وعلى الرغم من أن لبنان قد توصل منذ عام ١٩٩٣ إلى الإبادة التامة للمحاصيل غير المشروعة فإنه سيواصل الحرص على الحيلولة دون عودة هذه المحاصيل. إن البعثات الدولية التي زارت لبنان قد لاحظت الطابع الجدي للجهود التي تبذل في هذا الاتجاه. إن الجهاز الدولي لمراقبة المخدرات قد أقر في تقريره بأن المحاصيل غير المشروعة قد أبيدت تماما من لبنان. ومن ثم فإن سكان وادي البقاع البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة والذين كانوا يعيشون على زراعة الحشيش والأفيون قد أخذوا يبحثون حاليا عن مصادر أخرى للدخل.

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ وفي أثناء المؤتمر الذي نُظم في باريس بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تم النظر في خطة إنمائية ريفية لمنطقة بعلبك الهرمل إلا أن المشاريع التي وضعت بهذه المناسبة لم تنفذ مع الأسف بعد. إن لبنان يتوقع من البلدان الصديقة مساعدته ماديا على تنفيذ برامج بديله. كما أنه يأمل في الحصول على مساعدة لإقامة المؤسسات الصحية والبدء في برامج لإعادة إدماج المدمنين.

٤٧ - وفي إطار العمل الذي تضطلع به لبنان لمكافحة المخدرات ينبغي الإشارة أيضا إلى مشروع القرار الذي سيصدق عليه البرلمان اللبناني قريبا. إن هذا النص مستوحى من اتفاقية عام ١٩٨٨ ومن المشروع العربي لمكافحة المخدرات ويهدف إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

٤٨ - السيد تاراسنكو (الاتحاد الروسي): تحدث عن بنود جدول الأعمال ١٠١ و ١٠٢ و ١٥٨، فأشار إلى أن هذه المسائل تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وقال إن إدمان المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة أمور تعرقل التقدم الاجتماعي والتنمية في عديد من البلدان وتهدد الاستقرار والأمن في العالم. فالدول وحدها لا تستطيع التصدي بفعالية لهذه المشاكل. وينبغي أن تشفع جهودها بأنشطة على المستوى الدولي تضطلع بها بخاصة الأمم المتحدة التي بإمكانها ومن واجبها تنسيق مكافحة الجريمة والمخدرات.

٤٩ - وذكر أن الوفد الروسي يرحب في هذا الصدد بالتقدم المحـــرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٤٥/٥٠ و ١٤٦/٥٠ وبالأنشطة التي تقوم بها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ولا سيما لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي صدر عنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام والمدونة الدولية لقواعد سلوك موظفي الدولة.

٥٠ - وأضاف أن اللجنة خاطبت الأطراف المعنية فيما يتعلق بإمكانية وضع اتفاقية أو عدة اتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأوصت بمواصلة المشاورات في هذا الشأن. وقال إن اللجنة قررت أيضا إنشاء فريق عامل يستعرض وجهات نظر جميع الدول بشأن هذه المسألة وينظر كذلك في مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي قدمته بولندا.

٥١ - وقال إن الوفد الروسي يرحب بالجهود التي تبذلها شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية لتعزيز التعاون الذي تقيمه مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريب. وكما يرحب الوفد بتوقيع مذكرة التفاهم بين الشعبة والمكتب الإقليمي الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة الدول المستقلة، ويأمل في أن تتلقى بلدان المنطقة التي لا تدخر جهدا في مكافحة الجريمة الدعم اللازم من الأمم المتحدة.

٥٢ - وتحدث عن التعاون بين الدول، فوجه الاهتمام إلى النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها قمة البلدان السبعة التي انعقدت في ليون (فرنسا) واعتمدت فيها ٤٠ توصية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٣ - وذكر أن الوفد الروسي يؤيد الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يعمل بنجاح على تعزيز تنسيق مختلف جوانب مكافحة المخدرات سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو مع شركاء آخرين. وأضاف أنه ينبغي مواصلة استغلال هذا التعاون والإعداد بهذه الروح للدورة الاستثنائية التي تخصصها الجمعية العامة للمخدرات والمزمع عقدها في عام ١٩٩٢.

٥٤ - ووصف الاتفاقيات الأساسية المتصلة بالمخدرات بأنها تشكل الإطار القانوني لمكافحة هذه الآفة. وقال إنه ينبغي للدول أن تنضم بأسرع ما يمكن إلى هذه الصكوك إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وذكر أن الاتحاد الروسي من ناحيته قد انضم في بداية هذه السنة إلى بروتوكول عام ١٩٧٢ المتعلق بتنقيح الاتفاقية الموحدة بشأن المخدرات المؤرخة في ١٩٦١ وأصبح بذلك طرفا في جميع الصكوك الأساسية المتصلة بمكافحة المخدرات.

٥٥ - السيد كرنليو (قبرص): تحدث عن بنود جدول الأعمال ١٠١ و ١٠٢ و ١٥٢ فقال إن تصميم الحكومة القبرصية على مكافحة عولمة الجريمة يتضح بخاصة من انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية ومنها الاتفاقية الأوروبية لقمع الارهاب والاتفاقية الأوروبية المتعلقة

بغسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها. وأضاف أن قبرص تقيم في هذا المجال تعاونا وثيقا مع التعاون الأوروبي والحكومات المعنية وأنها أبرمت اتفاقات شتى تتناول مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

٥٦ - وقال إنه نظرا للاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة القبرصية لتبادل المعلومات، فإنها تستقبل دائما بارتياح ضباط الاتصال من ١٧ بلدا وتتعاون مع الشرطة الجنائية الدولية وغيرها من المنظمات. وهي لذلك أيضا ترحب بمبادرة الحكومة البولوندية الداعية إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٧ - وقال إن مشكلة المراقبة الدولية للمخدرات قد اتخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل وأصبحت تهم بلدان العالم قاطبة وأصبحت على درجة من الأهمية يتعين معها أولا تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥٨ - وذكر أن الحكومة القبرصية من ناحيتها اعتمدت مجموعة تدابير تتجه في هذا المنحى وستواصل دعم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقال إنه ينبغي أن يتوافر لهذا البرنامج التأييد السياسي والموارد المالية الكافية ليضطلع على النحو المطلوب بالمهام التي أنيطت به.

٥٩ - واستطرد يقول إن قبرص عرضة بحكم موقعها الجغرافي لخطر الاتجار بالمخدرات، بيد أن هذا النشاط آخذ في التراجع بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة القبرصية. وقال إن بلده لم تغزه المخدرات، وإن كان لا بد من التذكير بأن الحكومة القبرصية لا يمكنها بسبب احتلال ٣٧ بالمائة من أراضيها أن تراقب المناطق التي لا تخضع لولايتها القضائية. وأضاف أن الحكومة القبرصية إذ تؤكد من جديد اهتمامها بهذه المسألة تعرب عن استعدادها للتعاون الكامل مع المجتمع الدولي في مكافحة المخدرات. وقال إن عقد الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الذي بلغ الآن منتصفه لم يحقق في الواقع ما حدد له من أهداف. وهكذا وكما قال العظيم بريشت "ربما يكون قد فاتنا الأوان، ولكن فرصة التدارك لا تفوتنا أبدا".

٦٠ - السيدة رسيل (بربادوس): تحدثت عن البند ١٠٢ من جدول الأعمال فقالت إن وفدها يؤيد وفدي أنتيغوا وبربودا وجامايكا في الملاحظات التي أبدياها في هذا الشأن.

٦١ - وقالت إن الوثائق المعروضة على اللجنة الثالثة في إطار هذا البند، ولا سيما تقرير الأمين العام (E/1996/51)، تظهر الأبعاد الهائلة لمشكلة المخدرات خلال السنوات العشر الأخيرة وضخامة التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن ذلك. وذكرت أن النتيجة الحتمية التي تفرض نفسها هي أن هناك حاجة مطلقة لإقامة تعاون على جميع المستويات للتصدي لهذه المشكلة العالمية. واضافت أن بلدان منطقة البحر الكاريبي الصغيرة النامية تدرك جيدا تلك الضرورة وتطلب بانتظام المساعدة من المانحين الدوليين والثنائيين فضلا عن البلدان المجاورة لمكافحة هذا الخطر المتعاظم. وفي آذار/مارس من السنة الماضية أقر

فريق الخبراء الأوروبي الذي زار بلدان منطقة البحر الكاريبي بالصعوبات المتعددة التي تواجهها حكومات بلدان المنطقة بسبب مشكلة المخدرات. وذكرت أنه نظرا لموقع بربادوس الجغرافي الخاص، فإنها والبلدان الأخرى في المنطقة عرضة إلى حد بعيد لذلك الخطر وأنه لا يوجد بلد في منطقة البحر الكاريبي يستطيع أن يراقب على النحو المطلوب مياهه الإقليمية ناهيك عن المياه الدولية.

٦٢ - وأضاف أن حكومة بربادوس إذ تدرك الخطر الذي يمثله الاتجار بالمخدرات في المنطقة، فقد استضافت بارتياح في أيار/مايو ١٩٩٦ الاجتماع الأول المخصص للنظر في التعاون في مكافحة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذه المناسبة أكد رئيس وزراء بربادوس على تنفيذ برامج تعليمية لفائدة الشباب. وأشار إلى أنه قد أنشئ في عام ١٩٩٥ مجلس وطني بشأن إدمان المؤثرات العقلية يتمثل دوره في تنسيق البرامج الرامية إلى خفض الطلب عليها. وقال إن لدى بربادوس في هذا الشأن تشريعات حديثة مستكملة إلى حد بعيد وأن الحكومة شرعت في إنشاء مراكز لمعالجة المدمنين وعززت سلطات شرطة بربادوس فيما يتعلق باحتجاز المشتبه فيهم. وقال إن رئيس الوزراء أكد كذلك عجز بلدان منطقة البحر الكاريبي عن التصدي لظاهرة غسل الأموال. وأضاف أن الأمر هنا يتعلق بخطر كبير، خاصة وأن أقاليم الكاريبي الصغيرة تسعى إلى اجتذاب الاستثمارات لتنويع اقتصادها وتمويل البرامج الإنمائية. وهو ما يحتم على بربادوس وجيرانها ضرورة صون سلامتها الإقليمية.

٦٣ - ومضى يقول إن بربادوس ترحب بخطة العمل التي وضعت أثناء الاجتماع الإقليمي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وتتضمن هذه الخطة استراتيجيات مفصلة تعالج جميع جوانب مكافحة المخدرات بدءا بالتشريعات ومرورا بالأنشطة القمعية وتبادل المعلومات ووصولا إلى التعاون في المجال البحري وفي مكافحة غسل الأموال. وتشكل هذه الاستراتيجيات نقطة انطلاق حملة قوية للقضاء على المخدرات.

٦٤ - وذكر أن بربادوس تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولا سيما المساعدة المقدمة إليها لمجابهة مشكلة المخدرات في المنطقة. وأضاف أنها تؤيد النداء الذي وجه من أجل تخصيص قدر أكبر من الموارد لذلك البرنامج، وإنها تؤيد أيضا المقترح الداعي إلى أن عقد دورة استثنائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ تخصص لمشكلة المخدرات.

٦٥ - السيد بيهين محمد (بروني دار السلام): تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فقال إن الدول الأعضاء في الرابطة إذ تعي ما قد يترتب على إدمان المخدرات من أخطار على المجتمعات فإنها جميعا اتخذت وتطبق على نحو دقيق قوانين صارمة لمكافحة هذه المشكلة. وذكر أن الإعلان المتعلق بالمبادئ الناظمة لمكافحة إدمان المخدرات الذي اعتمدته في ١٩٧٦ البلدان الأعضاء في الرابطة يمثل إطار التعاون في مكافحتها. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم في نفس السنة مساعدة إلى بلدان المنطقة بوضع برامج ترمي أساسا إلى الوقاية من المخدرات وإعادة تأهيل مدمنيها وقمعها والبحث عنها. وعززت بلدان الرابطة كذلك تعاونها في مكافحة هذه الآفة مع المؤسسات المختصة

في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وفي مؤتمر القمة الخامس لدول الرابطة المعقود في بانكوك في عام ١٩٩٥، شدد قادة البلدان الأعضاء على برامج خفض الطلب على المخدرات. وقد اعتمدت في تلك المناسبة خطة عمل للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨، تهدف إلى جعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من المخدرات. وتحقيقا لذلك الهدف، تسعى بلدان المنطقة إلى نيل استقلالها المالي بتقاسم التكاليف حسب مبدأ تقاسم المسؤولية وهي تحاول كذلك جاهدة احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي تعزيز التعاون على جميع المستويات كما ينبغي للبلدان المستهلكة أو المنتجة أن تثبت إرادتها السياسية اللازمة. وقد قررت بلدان الرابطة دعوة ممثلي كمبوديا ولاوس وميانمار وهونغ كونغ فضلا عن ممثلي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والشرطة الجنائية الدولية للمشاركة بصفة مراقب في تلك الاجتماعات المتعلقة بمسألة المخدرات.

٦٦ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن خطة العمل التي اعتمدتها في ١٩٩٥ البلدان الموقعة على مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبعض البلدان الأعضاء في الرابطة والبلدان المجاورة، كانت علامة فارقة في تاريخ تعاون بلدان المنطقة في مجال مكافحة المخدرات.

٦٧ - وذكر، أخيرا، أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان ما للمنظمات غير الحكومية في المنطقة من دور في هذه المعركة. فقد أصدرت هذه المنظمات غير الحكومية توصيات تتعلق خاصة بالتعليم الوقائي ومعالجة المدمنين تعكف الرابطة على النظر فيها باهتمام.

٦٨ - أما على الصعيد الدولي، فقد قال إن هناك حاجة لمزيد من التشاور ولا سيما لمراقبة عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينبغي كذلك إبداء التزام دائم فيما يتعلق بمنع الإدمان على المخدرات. وإن برنامج عمل الأمم المتحدة على مستوى المنظومة ولا سيما أنشطتها الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات ليستحق تعاون المجمتع الدولي. ولا بد من الوصول إلى الفئات المعرضة للخطر ومن تضافر الجهود لا فيما يتعلق بالمعالجة الطبية فقط، بل وكذلك فيما يتعلق بالتدريب والتعريف بأنماط العيش السليمة ودعم الأسر والتعبئة الاجتماعية.

٦٩ - وذكر أن بلدان الرابطة تؤيد الدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية في عام ١٩٩٨ تخصص لمراقبة المخدرات. وهي على اقتناع بأن هذه الدورة ستساعد على استكشاف استراتيجيات جديدة وستعطي دفعة لجهود المكافحة المضطلع بها على جميع المستويات لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والاتجار بها وتوزيعها وطلبها.

٧٠ - السيدة ريلي (منظمة الصحة العالمية): قالت إننا نشهد الآن ارتفاعا في استهلاك المواد غير المشروعة في العالم وتراجعا في سن الشباب المقبلين على المخدرات. ويصاحب هذه الاتجاهات ارتفاع كبير في الانتاج العالمي لتلك المواد. وعلى الصعيد العالمي، فإن عدد الذين يعرضون صحتهم للخطر باستعمال هذه المواد يقدر بحوالي ١٥ مليون شخص، ويقدر بثلث ذلك الرقم، أي ٥ ملايين، عدد الذين

يستهلكونها عن طريق الحقن. وتشهد بعض البلدان النامية ارتفاعا سريعا في استهلاك الأفيون والأنفيتامين والكوكايين وغيرها من المؤثرات العقلية. ووصفت اللجوء إلى طريقة الحقن بأنها تزيد من احتمالات تفشي فيروس انعدام المناعة البشرية والتهاب الكبد B و C وغيرهما من الإصابات المنقولة بالدم.

٧١ - وقالت إن الهدف الأساسي لمنظمة الصحة العالمية هو العمل حتى تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب الآثار الصحية والاجتماعية الناشئة عن إدمان المخدرات. والهدف من برنامج مكافحة إدمان المخدرات التابع للمنظمة هو مساعدة الدول على تخطي هذه المشكلة، وذلك بتأمين مراقبة الأوبئة على نحو مستمر وبتقييم اتجاهات استهلاك المؤثرات العقلية على الصعيد الوطيني. ويرمي البرنامج أيضا إلى الحد من أوجه عدم التكافؤ فيما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الصحية وحماية حق المستهلكين للمؤثرات العقلية في أن يعاملوا معاملة إنسانية وباحترام. ويولى اهتمام خاص إلى النهوض بالصحة وحمايتها ويشدد على إشراك المجتمعات المحلية في الأنشطة الوقائية ولا سيما في إطار الرعاية الصحية الأولية.

٧٢ - وقالت إنه نظرا لتعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في هذا الميدان، فلا بد من إقامة تعاون وثيق بين مختلف قطاعات المجتمع والشركاء الدوليين. وتؤيد منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد تأييدا كاملا اعتماد المبادئ الأساسية لخفض الطلب على المخدرات. وهي ترى كذلك أن من الأهمية بمكان العمل لكي لا يشمل هذا الخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة فقط بل وكذلك الكحول والتبغ والأدوية والمحاليل المثيرة للهذيان. وينبغي في الواقع ألا تنشأ مقابل خفض استهلاك المخدرات غير المشروعة زيادة في استهلاك المواد الأخرى.

٧٣ - وذكرت أنه في إطار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية أصبحت المنظمة تدعم عددا متزايدا من المبادرات المشتركة. وهكذا وعن طريق برنامج مكافحة إدمان المخدرات، تضطلع منظمة الصحة العالمية بدور رائد في تنسيق خطة العمل لمنع إدمان المخدرات في أوساط الأطفال والشباب الذين يعيشون في ظروف عصيبة. وتعتزم منظمة الصحة العالمية مواصلة دعم التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مختلف المجالات ولا سيما في مجال مكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها في البلدان التي تدور فيها نزاعات مسلحة والبلدان الخارجة لتوها من مثل تلك النزاعات.

٧٤ - السيد شومار (موزامبيق): قال إن بلده يؤيد ما أعلنه المتكلمون في بياناتهم ولا سيما ما ذكره نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية في بولندا وممثل سوازيلند اللذين ذكّرا بأهمية التعاون بين البلدان لمجابهة الجريمة المنظمة. وأضاف أن موزامبيق تعرب عن بالغ قلقها إزاء أنشطة الاتجار غير المشروع أو السرقة بالنسبة للأسلحة والمركبات وغيرها من السلع وهو ما يمثل ظاهرة تتصل مباشرة بالإتجار بالمخدرات. وقال إن وفد موزامبيق يوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء يدعوها فيه إلى المساهمة في زيادة الوعي بهذه المشاكل الخطيـــرة إلى أقصى حد وإلى التفكير في الإســـراع باعتماد استراتيجيات لمجابهتها، وهو ما

يتطلب إقامة تعاون بين دوائر قمع الجريمة والأجهزة الجنائية وعدم ادخار أي جهد لخفض الطلب على المخدرات عن طريق برامج تنفذ على الصعيد الإقليمي على نحو منسق.

٧٥ - وأضاف أن من رأي موزامبيق أن الأمر لم يعد يتعلق بإنشاء آليات جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فالمطلوب هو تركيز الجهود على تنفيذ الصكوك الدولية القائمة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وطبقا لما ينص عليه قرار لجنة المخدرات المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ينبغي للبلدان أن تبذل قصارى جهدها للانضمام إلى المعاهدات المتصلة بمكافحة المخدرات قبل نهاية عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥